



دولة الإمارات العربية المتحدة  
وزارة العدل

# الجريدة الرسمية

### الجريدة الرسمية

#### القرارات الوزارية

- من وزارة التغير المناخي والبيئة:
- ١١ قرار وزير التغير المناخي والبيئة رقم (204) لسنة 2016، بشأن شروط تنظيم استيراد القطط والكلاب.
- من وزارة الاقتصاد:
- ٢٥ قرار وزير الاقتصاد رقم (187) لسنة 2016، بشأن إعلان تعديل النظام الأساسي لشركة اسكان العقارية - شركة مساهمة خاصة -.
- ٢٧ قرار وزير الاقتصاد رقم (218) لسنة 2016، بشأن إعلان تعديل النظام الأساسي لشركة عرب لنك لتحويل الأموال - شركة مساهمة خاصة -.
- ٢٩ قرار وزير الاقتصاد رقم (280) لسنة 2016، بشأن إعلان تعديل النظام الأساسي لشركة منازل العقارية - شركة مساهمة خاصة -.

#### القرارات الإدارية

- من الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية:
- ٣٣ قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية رقم (6) لسنة 2016، بشأن نظام تحصيل الاشتراكات الآلي.
- من هيئة التأمين:
- ٣٩ قرار رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (10) لسنة 2016، بشأن التعليمات المتعلقة بتنظيم أعمال الشركات القائمة التي تجمع بين عمليات تأمين الأشخاص وتكوين الأموال وعمليات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم ( 11 ) لسنة 2016  
بشأن مراجعة سياسة التسعير التي تطبقها الشركة  
في فروع تأمين الممتلكات والمسؤوليات

رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين،

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله وتعديلاته ولائحته التنفيذية،
- وعلى قرار مجلس الإدارة رقم (25) لسنة 2014 بشأن التعليمات المالية لشركات التأمين،
- وعلى قرار مجلس الإدارة رقم (26) لسنة 2014 بشأن التعليمات المالية لشركات التأمين التكافلي،
- وعلى قرار مجلس الإدارة رقم (3) لسنة 2010 بشأن قواعد ممارسة المهنة وأدائها الواجب اتباعها من قبل شركة التأمين العاملة في الدولة.
- وبناء على موافقة مجلس إدارة هيئة التأمين، وعلى ما عرضه مدير عام الهيئة.

قـسـر:

المادة الأولى

تلتزم شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمين الممتلكات والمسؤوليات حسب التفصيل الوارد في المادة ( 5 ) من اللائحة التنفيذية رقم (2) لسنة 2009 للقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله بما يلي: -

1. مراجعة سياسة التسعير التي تطبقها الشركة في فروع التأمين المنصوص عليها في المادة (5) من اللائحة التنفيذية وبيان الأسس والقواعد التي اعتمدها في تحديد الأسعار وتقييم تلك السياسة وتقديم المقترحات بشأن تعديلها إن اقتضى الأمر من خلال جدير أكتواري مرخص ومقيد لدى هيئة التأمين.

2. على الشركة مراجعة وتقييم سياسة التسعير التي تطبقها مرتين في السنة المالية للشركة. بحيث تتم المراجعة الأولى عند انتهاء النصف الأول من السنة، وتتم المراجعة الثانية خلال شهر ديسمبر.

#### المادة الثانية

يجب ان يشتمل تقرير الحيز الاكتواري الخاص بمراجعة وتقييم سياسة التسعير لدى الشركة على ما يلي كحد أدنى:

1. تحديد مدى كفاية عوامل الخطر التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الأسعار .
2. تحديد ودراسة مدى كفاية نسب للمصاريف الإدارية والعمومية ونسب مصاريف إعادة التأمين وخدمات إدارة الخدمات وغيرها من المصاريف المحملة ضمن الأسعار.
3. الإفصاح عن هامش الربح المحدد في الأسعار.
4. تقييم الألية المتبعة في مراعاة المطالبات التاريخية عند تحديد الأسعار والإفصاح عن نسب التضخم المتوقعة مع تحديد آلية تكوين محصص المطالبات الغير المبلغه.
5. تقييم مدى وجود الضوابط اللازمة في الأدوات التسعيرية المستخدمة.
6. دراسة مدى كفاية أسعار كل منتج تأميني على حدة.
7. تقييم اثر سياسة التسعير التي تتبعها الشركة على المركز المالي للشركة.
8. تقييم مدى ملاءمة سياسة التسعير التي تتبعها الشركة للمحافظة على حقوق حملة الوثائق وتسديد التعويضات المستحقة.
9. أي بنود اخرى يراها الإكتواري ضرورية لأداء مهامه.

#### المادة الثالثة

1. على الاكتواري تقديم تقريره إلى كل من هيئة التأمين ومجلس إدارة الشركة وإدارة الشركة خلال 15 يوماً من تاريخ إعداده.
2. على إدارة الشركة أن تقدم إلى هيئة التأمين وإلى مجلس إدارة الشركة وجهة نظرها بشأن الملاحظات والمقترحات الواردة في تقرير الخبير الاكتواري خلال 20 يوم عمل اعتباراً من تاريخ تقديمه.
3. تقدم إدارة الشركة إلى هيئة التأمين صورة من قرار مجلس إدارة الشركة بشأن تقرير الخبير الاكتواري خلال خمسة أيام عمل اعتباراً من تاريخ صدور قرار المجلس.

#### المادة الرابعة

يتم التقيد بالأحكام والالتزامات الأخرى المنصوص عليها ضمن التعليمات المالية لشركات التأمين المتعلقة بتقرير الخبير الاكتواري إذا تطلب الأمر ذلك.

#### المادة الخامسة

للمدير العام الطلب من الشركة إتخاذ الإجراءات التصويبية التي تكفل كفاية وعدالة الأسعار وتناسبها مع الأخطار التي تمت تغطيتها وبما يحافظ على سلامة المركز المالي للشركة وحقوق حملة الوثائق من تعرضها للخطر.

#### المادة السادسة

يصدر المدير العام القرارات والتعاميم اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به فور صدوره.

المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري  
وزير الاقتصاد- رئيس مجلس الإدارة

صدر في أبو ظبي:

بتاريخ : 20 / 4 / 2016م.